



قصة أميركا والجماعات التكفيرية

هادي قبيسي*

أثير الكثير من الشكوك والأسئلة والإشكاليات حول السلوكيات الغربية المتناقضة في التعامل مع الحركات التكفيرية، فمن الاستثمار في أفغانستان في أواخر السبعينيات إلى الحرب عليها في جزيرة العرب في التسعينيات ومن ثم محاربتها في أفغانستان عام 2001 وفي العراق بعد غزو عام 2003 وصولاً للعودة إلى الاستثمار في سوريا 2011، والآن نقف أمام التجربة المتبسة مع «داعش».

منشأ التشكيك وتعدد وجهات النظر يعود إلى ارتكاز التحليلات إلى نماذج ذهنية جامدة نسبياً لا تستطيع مجاراة المرونة والتجربة البراغمية التي ينشغل بها العقل الغربي، ومن ناحية أخرى فإن اصطفا الحركات التكفيرية في كثير من الظروف في الخندق الغربي دفع القوى المعادية لها إلى اتهامها بالعمالة الوظيفية. وهذا صحيح ولكن وفق منظومة ادارة وتحكم غير مباشر، نظراً إلى الاضطراب الأيديولوجي والاستراتيجي الذي تعاني منه هذه الجماعات، وحساسية بنيتها وبيئتها الحاضنة والاستقطابية تجاه الاتصال بالأميريكي ناهيك عن التحالف معه. وهذا ما تظهره تقلبات تلك العلاقة من عام 1979 وحتى الآن. والعامل المغذي لهذه الشكوك أيضاً هو دفاع التكفيريين المستميت تجاه أي اتهام بالعلاقة مع الأميركي أو أي من الدول التابعة له أو الدائرة في فلكه.

استقراء مسار هذه التجربة أوصلنا إلى نموذج خاص لإدارة هذه العلاقة من قبل المنظومة الغربية وعلى رأسها أميركا، ويتكون هذا النموذج من أبعاد ثلاثة: (1) الإتاحة (2) التوجيه (3) الضبط. علماً بأن هذه الأبعاد تشكل كل واحدة منها حزمة أدوات، ينتقي الأميركي لكل ظرف ومكان الأدوات المناسبة له، وليس هناك استعمال متزامن لها جميعاً بالضرورة.

أولاً: الإتاحة

تتلوي هذه السياسة على تقييم المناطق الجغرافي المناسب لنشاط الحركات التكفيرية، شرط ألا يشكل تهديداً للمصالح الأميركية، ويمثل حراكها فيه مصلحة استراتيجية من ناحية ثانية. ويتم إجراء هذه السياسة بحسب الظروف من خلال أدوات عدة يتم الاختيار منها بحسب الزمان والمكان، وهي خمس أدوات أساسية:

(1) فتح المجال الجغرافي: إضعاف السيطرة في المنطقة المستهدفة من خلال (قتال، اضطراب سياسي، تسوية سياسية، انقلاب شعبي...)

كما حصل في سوريا 2011 والموصل 2014 مثلاً.

(2) فتح الطرق اللوجستية: فتح الطرق البرية والجوية والبحرية، وتقديم التاشيرات اللازمة وحتى وسائل النقل للوصول إلى المنطقة المستهدفة، مثل الاستفادة من مصر وباكستان واليمن خلال حرب أفغانستان 1979 أو تركيا والأردن في حرب سوريا 2011. (3) السماح بالتمويل والتسليح: إعطاء الضوء الأخضر للقوى الحليفة الراجعة بدعم الجماعات التكفيرية تمويلاً وتسليحاً، بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الجمعيات وتجارة السلاح) ويتم تقنين التمويل وبرمجته زمنياً بحيث يمكن فرض الواجهة الاستراتيجية على تلك الجماعات. وقد تلجأ أميركا إلى التسليح المباشر في بعض الاستثناءات التكتيكية كما فعلت في كوباني حين أقت السلاح والعتاد من الجو مسلحي «داعش» أكثر من خمس مرات، وموهت فعلتها بحجة الخطأ.

(4) الترانسفير: تصدير التكفيريين من قبل الدول المتضررة من وجودهم أو الراجعة في استثمارهم. (5) فتح المجال للمبلغين: الإفصاح في المجال للمبلغين التكفيريين لممارسة نشاطهم التعبوي والأيديولوجي في مناطق الترانسفير، الانطلاق والوصول، وكذلك إعطائهم مجالاً في الفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة.

ثانياً: التوجيه

تقوم هذه السياسة على القيام بجهد إعلامي وتعبوي وميداني لتوجيه الأولوية الاستراتيجية للجماعات التكفيرية نحو الحراك في ساحة دون غيرها أو استهداف عدو محدد، أو تغيير الوجهة الاستراتيجية أو التكتيكية المرحلية حتى، وذلك بحسب الظروف والمتطلبات والإمكانية. تنشط الولايات المتحدة في هذا المجال بمساعدة حلفائها المحليين والدوليين وذلك من خلال تسعة أدوات أساسية:

(1) تحديد العدو المفضل: بالنسبة للأميريكي، فهو يصنع النجوم في البيئة التكفيرية لغاياته ومصالحه خاصة، وذلك عبر الإضاءة على القيادات أو الحركات التكفيرية المناسبة من خلال إدراجها على لوائح الإرهاب، وتسليط الضوء الإعلامي، ويتم اختيارها بحيث يؤدي تصورها للمشهد السياسي إلى مكتسبات سياسية محلية ودولية، كما حصل من خلال الإضاءة على الزرقاوي في بداية الحرب على العراق في تصريح لكونل باول أعلن فيه أن عدونا هو الزرقاوي، وتم تسليط الضوء عليه بشكل كبير بحيث

استطاع تصدر الساحة وتحويل الصراع إلى اقتتال عراقي محلي بنسبة غالبية. وكما فعلت إسرائيل منذ أشهر عدة حيث فرضت على جبهة «النصرة» تعيين قيادات محددة بالاسم في إدارة نقاط التموضع على خط الجولان وذلك تحت وطأة التهديد بالعمل العسكري.

(2) تصفية القيادات: استهداف القيادات التكفيرية التي تشكل خطراً على الأمن الوطني الأميركي أو الغربي، أو تلك التي يشكل نفوذها المحلي تأثيراً سلبياً في عملية التوجيه والاستثمار، مثل اغتيال اسامة بن لادن وأمين العولقي وأغلب قيادات القاعدة في اليمن وآخرين.

(3) الإعلام العربي والدولي: ضخ المعاني والمفاهيم التحريضية والأيديولوجية التي تخرض الجماعات التكفيرية وتجعلها في حالة تحفز للانتقال إلى المنطقة المستهدفة وقتال الجهة التي تختارها أميركا.

(4) علماء الدين السعوديين: تقوم المؤسسة الدينية السعودية بدور مركزي من خلال الفتاوى التي تعلن الجهاد في المنطقة المستهدفة.

(5) الإختراق الأمني: التجنيد، إرسال الغربيين المناسلمين، دور المخابرات العربية، الاستفادة من السجن، اسقطاب البيئة الحاضنة المستاءة من سلوك التكفيريين، وتلعب السجون دوراً مركزياً في تجنيد القيادات والرموز بطريقة صريحة أو غير مباشرة.

(6) إدارة النزاعات: إدارة الأزمة في المنطقة المستهدفة لتحقيق الأهداف الأميركية والمحافظة على القوة التكفيرية قابلة للتوجيه والتوظيف في أن، من خلال العمليات المشبوهة وأدوات التوجيه المختلفة. (7) خلق بيئة نزاعية مناسبة: إيجاد مناخ قتالي وصراعي يضع البيئة الاستقطابية للجماعات التكفيرية في صورة المستهدف والمظلوم والمعتدى عليه، كما حصل في أفغانستان وسوريا.

(8) شردمة الجماعات التكفيرية: من خلال الأدوات المتنوعة التي تمتلكها تقوم بخلق صراعات وتعددية في الأهداف والأولويات ونزاعات ميدانية تكتيكية، لمنع تشكل قوة موحدة، كما حصل في سوريا بين «داعش» و«النصرة» كمثال.

(9) التخطيط الاستراتيجي: تقديم أوراق استراتيجية شاملة تصور مصلحة المشروع التكفيري ضمن النطاق الجغرافي المنشود، وتمثل ورقة إدارة التوحش مثلاً على ذلك، حيث يشكك كثيرون في هوية أبو بكر ناجي وانتمائه لأجهزة مخابرات مقربة من الولايات المتحدة، كما يلفتنا ما كتبه أبو

مصعب السوري في كتابه «دعوة المقاومة الإسلامية العالمية» من رؤية استراتيجية تنهى الحركات التكفيرية عن القتال المباشر مع الجيوش الغربية وإعلان الهزيمة الشاملة في الميدان العسكري، دون توضيح ولا تحقيق يبرر هذه الرؤية التي جعلها النقطة المركزية في كتابه الشامل.

ثالثاً: الضبط

تحاول الجماعات التكفيرية الاحتفاظ بأجندتها الخاصة، رغم التأثير الكبير للولايات المتحدة وأدواتها، وذلك للحفاظ على موقعها في بيئتها الاستقطابية وفعاليتها السياسية، لذلك تحتاج المنظومة الغربية لممارسة عملية الضبط بهدف منع تلك الجماعات من تخطي الخطوط الحمر الاستراتيجية أو الميدانية بالقوة أو من خلال التحكم بمواردها. تقوم سياسة الضبط على ستة أدوات أساسية:

(1) المواجهة المباشرة: القيام بعمليات جبهوية مباشرة لضرب الجيوب الحساسة للقوى التكفيرية أو التي تشكل تهديداً، كما هو الحال في أفغانستان 2001 كمثال.

(2) سقف التمويل والتسليح: ممارسة رقابة على تدفق المال والسلاح، في الكم، والنوع، والنوعية، والمحافظة على حدود لا تسمح بتحول التكفيريين إلى تهديد، فيما تتيج لهم القيام بالعمل المفيد للولايات المتحدة، كما هي الحال في سوريا منذ 2011.

(3) الضبط الجغرافي: عند الحاجة تقوم القوات الأميركية أو الحليفة باستهداف ناري أو ميداني للنقاط التي يعد وجود التكفيريين فيها تهديداً حالياً أو مستقبلياً، كما فعلت قوات التحالف عند دخول داعش أربيل.

(4) الإتاحة لجغرافيا بديلة: في حال تضخم الجماعات التكفيرية أو صعوبة توجيهها وادارة نشاطها، يتم تحضير ميدان جديد لتفريغ مخزون الزخم النفسي والعسكري فيه، وأوضح مثال على ذلك هو فتح جبهة الموصل أمام قوات داعش.

(5) التوجيه الإعلامي: تنفيذ عمليات التحريض الإعلامي في الحفاظ على زخم التوجه القتالي والسياسي نحو الهدف المرغوب والمحدد مسبقاً، بحيث يصعب على قيادات الجماعات التكفيرية القيام بعملية استدارة في المدى المتوسط.

(6) تصفية القيادات: وقد جاء شرحها ضمن أدوات التوجيه أعلاه، وخير مثال على استخدام هذه الأداة في عمليات الضبط هو قتل الزرقاوي حين شكك أميركا بأنه قد بايع بن لادن وأعاد قتال أميركا إلى رأس أولوياته.

سيرورات فشل الثورات

محمد سيد رصاص*

هناك ظاهرة لافتة للنظر: اليمين المحافظ أنتج مفكرين هم أفضل من حلل عوامل ولادة الثورات، مثل ألكسيس دو توكفيل في كتابه: «النظام القديم والثورة» (1856) الذي وضع فيه أن الثورات هي لحظة ولادة انفجارية لجنين موجود في رحم النظام القديم وأن ما تولده الثورات من مسار عام هو استمرار لمسار كامن في مرحلة ما قبل انفجارها: نزعة المركزة التي أوصلها نابليون بونابرت (1799-1815) بعد الثورة الفرنسية عام 1789 إلى ذروتها براهها توكفيل نزوة لمسار عام بدأ مع لويس الرابع عشر (ت 1715). في انكلترا ومن خلال ثورة البرلمان ضد الملك (1642-1649) ثم ثورة 1688-1689 التي جعلت «الملك يملك ولا يحكم» هناك توليد لجنين بدأ الحبل به مع (الماغنا كارتا) عام 1215 كميثاق حقوق وحكم للقانون لما بدأ الملك أمام تنامي قوة النبلاء بالاعتراف بحقوق وسلطات لمجالس محلية خارج سلطته المطلقة. في المقابل الماركسية كانت أفضل من حلل سيرورات فشل الثورات من خلال كتاب كارل بونابرت: «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت» (1852) الذي يقدم تحليلاً غير

بمعرفة واطرو). أطاحت الثورة بالملك لوي فيليب من آل أورليان وكان حكمه مستنداً طوال ثمانية عشر عاماً إلى بورجوازية المال والبورصات الصاعدة القوة. في انتخابات الجمعية التأسيسية يوم 23 نيسان 1848 توزعت المقاعد التسعمئة كالتالي: الناسيونال 500، الأورليانيون 200، الشريعيون 100، الاشتراكيون 100. كان اليسار الاشتراكي متركزاً لدى عمال مدينة باريس، وقد خشي جميع الآخرين من تكرار تجربة يعاقبة روبسبير عامي 1793-1794 لما حكمت باريس فرنسا كلها رغباً عنها. قام جنرال قريب من (الناسيونال)، هو كافينياك، بعمل مجزرة راح فيها الآلاف من عمال باريس في حزيران 1848، وأصبح هو الحاكم التنفيذي حتى انتخابات الرئاسة يوم 10 كانون أول 1848. كان (الناسيونال) وريئاً وقريباً من (الجيرونديين) بزعامة دانتون الذي قاده روبسبير إلى المقصلة، وكانوا يحلمون بتطبيق النموذج الإنكليزي لسلطة البرلمان مع رئيس من دون صلاحيات وكانوا لا يمانعون في المساومات الأخيرة حتى 2 كانون أول 1851 أن تكون هناك ملكية دستورية، في لقاء من قبلهم مع الأورليانيين. كان جميع اليمين مع مجزرة حزيران، ولكنه بعدها لم يكن موحداً

في الخيارات: جمهورية برلمانية دستورية (الناسيونال)، عودة آل بوربون، ملكية دستورية كما كان يطرحها الأورليانيون. أمام تنازع وتشتت اليمين المنتصر برز مغامر، ذو ماض غير لامع ولكنه ابن أخ نابليون بونابرت، أتى من الخارج وليرشح نفسه لرئاسة الجمهورية. فاز بغالبية كاسحة فاجأت الجميع. نال لويس بونابرت أصوات الفلاحين الذين توزعوا بين الناسيونال والأورليانيين ومن كان منهم كثير الذين أعطى صوته للشرعيين في 23 نيسان 1848 قبل ثمانية أشهر. الفلاحون عام 1848 هم أكثرية عديدة في المجتمع الفرنسي، وكانوا عماد جيش نابليون بونابرت الذي وصل إلى موسكو عام 1812، وفي يوم 10 كانون أول 1848 أعطوا صوتهم لابن أخ نابليون تعلقاً ببريق ماض وقائد نظم ملكيتهم الجديدة للأرض بعد أخذها من الأرستقراطية العقارية ومن الكنيسة ثم كاد يوصلهم للسيطرة على كامل أوروبا، ولكن أسباب الحاضر كانت أقوى عندهم يوماً: ملل من التنازع السياسي الذي ألصقوا به سبب الركود الاقتصادي الذي بدأ صيف 1848 وضيق من زيادة الضرائب اجتماع مع ملل من الحزبية وإدارة الظهر لها وللسياسة ومع اتجاه إلى تسليم